

صندوق التنمية للعراق
بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧
(مترجم عن النسخة الأصلية باللغة الانجليزية)

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة ولجنة الخبراء الماليين لصندوق التنمية للعراق

لقد دققنا بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية المرفق (البيان المالي) لصندوق التنمية للعراق (الصندوق) للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الحكومة العراقية عن البيان المالي

إن الحكومة العراقية مسؤولة عن إعداد البيان المالي وإظهاره بصورة عادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي"، وتشمل هذه المسؤولية إعداد وتطبيق والمحافظة على نظام رقابة داخلي متعلق بإعداد وعرض البيان المالي بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المناسبة حسب الظروف.

إن سياسة الصندوق لتحضير البيان المالي هي على أساس المقبوضات والمدفوعات النقدية. على هذا الأساس يتم تسجيل الإيرادات عند استلامها وليس عند استحقاقها، والمصاريف يتم تسجيلها عند دفعها وليس عند حدوثها.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذا البيان المالي استناداً إلى تدقيقنا. باستثناء ما ذكر في الفقرات التالية، لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ومعايير المنظمة الدولية لدواوين المراجعة الخاصة بالمراجعة الحكومية. تتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيان المالي خالي من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيان المالي. تم اختيار إجراءات التدقيق بناءً على تقدير المدقق بما في ذلك تقييم مخاطر احتواء البيان المالي على أخطاء جوهرية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. إن تقييم المدقق لتلك المخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للصندوق والمتعلق بإعداد وإظهار البيان المالي بصورة عادلة وذلك للقيام بإجراءات تدقيق مناسبة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للصندوق. كما يتضمن التدقيق تقييم لمدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة وفيما إذا كانت التقديرات المحاسبية التي اعتمدها الإدارة معقولة، إضافة إلى تقييم العرض العام للبيان المالي.

باستثناء ما ذكر في الفقرات التالية، في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

تقرير المراجعة لبيان المقبوضات والمدفوعات المرحلي
إلى الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق ولجنة الخبراء الماليين لصندوق
التنمية للعراق (تتمة)

التحفظات

(١) كما هو مبين في الإيضاح ٢ حول البيان المالي، إن السجلات المحاسبية التي يحتفظ بها الصندوق غير كاملة حيث أنها لا تشمل كافة المعلومات المطلوبة لدعم بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية والإيضاحات المتعلقة به للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. إن البيان المالي المرفق تم تجميعه من كشف حساب البنك الرئيسي للمقبوضات والمدفوعات النقدية الشهرية للصندوق الذي يتم إدارته من قبل البنك المركزي العراقي وكشف الحساب الفرعي للصندوق الذي يتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية وكشف الحساب البنكي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والمعلومات المالية لدى وزارة المالية والجهات الأخرى. بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، لم يكن عملياً اتخاذ إجراءات تدقيق إضافية لتحديد التأثير الناتج عن عدم اكتمال السجلات المحاسبية على البيان المالي والإيضاحات المتعلقة به للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. قامت وزارة المالية خلال عام ٢٠٠٧ باستحداث قاعدة بيانات مخصصة للصندوق بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق ضمنها. ما زال العمل جارياً على مطابقة الأرصدة الافتتاحية للصندوق حتى تاريخ هذا البيان المالي.

(٢) كما هو مبين في الإيضاح ٣ حول البيان المالي، فإن الجزء الأكبر من مقبوضات صندوق التنمية للعراق هو من مبيعات النفط المصدر. أوصى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في آذار من عام ٢٠٠٤ بضرورة الإسراع في تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في العراق وفقاً للإجراءات المتبعة في صناعة النفط. إن نظام قياس كميات النفط هو عامل رئيس لتحقيق المساءلة والشفافية المالية على مصادر النفط في العراق. على الرغم من أن الحكومة العراقية تدعم عملية تركيب أنظمة لقياس النفط، إلا أن التقدم في إنجاز هذه العملية بطيء. تم تركيب بعض أجهزة القياس في بعض المنشآت النفطية، إلا أن حقول النفط ما زالت تفتقر إلى هذه الأجهزة. نتيجة لعدم وجود نظام رقابي شامل على النفط، تظهر فروقات بين كميات النفط المستخرج والمنتج والمصدر والمستخدم للاستهلاك الداخلي.

(٣) كما هو مبين في الإيضاح ٣ حول البيان المالي، تم إيداع المقبوضات النقدية من مبيعات المنتجات النفطية البالغة ٧٧٠،١٦٦ ألف دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ في حسابات بنكية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو). بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، فإن ٩٥% من مبيعات النفط والمنتجات النفطية المصدرة يجب إيداعها في حساب الصندوق. وبناءً عليه، فإن المقبوضات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ ورصيد النقد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ مدرج بقيمة أقل بمبلغ ٧٣١،٦٥٨ ألف دولار أمريكي (للفترة منذ إنشاء الصندوق وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ١،٧٠٧،٣٩٦ ألف دولار أمريكي).

(٤) كما هو مبين في الإيضاح ١٦ حول البيان المالي، لم تعمل سلطة الائتلاف السابقة على الاحتفاظ بسجلات محاسبية كاملة لكافة الالتزامات التعاقدية التي أبرمتها المؤسسات الأمريكية للفترة منذ إنشاء الصندوق وحتى ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، لم يتمكن من القيام بإجراءات تدقيق إضافية للتأكد من اكتمال ودقة رصيد الالتزامات التعاقدية القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة و لجنة الخبراء الماليين لصندوق التنمية للعراق (تتمة)

(٥) كما هو مبين في الإيضاح ٩ حول البيان المالي، فإن المدفوعات النقدية لخطابات الاعتماد خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ تتضمن مدفوعات بمبلغ ٨٩٠,٨٢٤ ألف دولار أمريكي لخطابات اعتماد لصالح مؤسسات حكومية عراقية ذات تمويل ذاتي والتي لم تكن مغطاة من الصندوق. بالمقابل استلمت وزارة المالية دفعات مقدمة بمبلغ ١,١٦٩,٥٢٤ ألف دولار أمريكي من تلك المؤسسات لتمويل مدفوعات خطابات الاعتماد والتي تم إيداعها في حسابات وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي ولم يتم تحويلها إلى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. لذلك فان مجموع المدفوعات النقدية من الصندوق تشمل مدفوعات إضافية خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ ورصيد النقد مدرج بقيمة اقل بمبلغ ٨٩٠,٨٢٤ ألف دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ (للفترة من ١ تموز ٢٠٠٥ وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ١,٤٨٥,٦٥٢ ألف دولار أمريكي).

الرأي

في رأينا، باستثناء تأثير الأمور المبينة في الفقرات السابقة، إن بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق يظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المقبوضات والمدفوعات النقدية المسجلة في الصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".

تركيز على أمور هامه

- بدون تحفظ إضافي على رأينا، نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح ٣ حول البيان المالي، الذي يبين أنه يوجد عمليات مقايضة لتصدير النفط ومنتجات النفط خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ بمبلغ ٢١٧,٣٩١ ألف دولار أمريكي (منذ إنشاء الصندوق وحتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ١,٠٣٢,٥٩٨ ألف دولار أمريكي). بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يجب أن يتم إيداع ٩٥% من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية في حساب الصندوق. إن عمليات المقايضة تعتبر غير نقدية ولهذا لم يتم تسجيلها في البيان المالي للصندوق.
- بدون تحفظ إضافي على رأينا، نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح ١٨ حول البيان المالي، الذي يبين أنه بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٩٠ (٢٠٠٧) تم تمديد إجراءات إيداع المبالغ المقبوضة من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق حتى تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة و لجنة الخبراء الماليين لصندوق التنمية للعراق (تتمة)

إن تقريرنا هذا مخصص فقط لاستخدام الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة و لجنة الخبراء الماليين لصندوق التنمية للعراق ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى. فيما يخص تقريرنا، فنحن لا نقبل ولا نتحمل أي مسؤولية لأي عرض آخر أو لأي شخص عرض عليه هذا التقرير أو لأي شخص آخر يكون هذا التقرير في متناول يده ما عدا في الحالات التي نوافق عليها كتابيا.

ارنست ويونغ

بغداد- العراق

١٢ حزيران ٢٠٠٨

صندوق التنمية للعراق

بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ ألف دولار أمريكي	أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ ألف دولار أمريكي	ايضاح
٢٨,٣١١,٥٥٧	٣٥,٨٨٢,٧٥٥	٣
١٨٥,٠٠٠	١٨٦,١٠٥	٤
١٦,٧٤٨	٥,١٥٠	٥
٤٥٢,٨٨٦	٥٦٠,٧٥٦	٦
٥٨٩,١١٢	٨٨٣,٥٤٣	٧
٢٩,٥٥٥,٣٠٣	٣٧,٥١٨,٣٠٩	
المقبوضات النقدية		
مبيعات النفط المصدر		
برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء		
مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق		
فوائد مقبوضة		
مقبوضات أخرى		
إجمالي المقبوضات النقدية		
المدفوعات النقدية		
التحويلات إلى وزارة المالية		
خطابات الاعتماد لصالح الوزارات العراقية		
العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية		
سداد الديون الخارجية للعراق		
مدفوعات أخرى		
إجمالي المدفوعات النقدية		
١٨,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٧٠٠,٠٠٠	٨
٩,٨٨٨,٦٦١	٧,٥٥٩,٠٧٠	٩
٢٥١,١٢٠	١١٥,٥٢٢	١٠
٥٣٨,٩٦٨	١٤٢,٣٠١	١١
١٠٣,٥٨٣	١٥١,٠٠٤	١٢
٢٨,٧٨٢,٣٣٢	٣٤,٦٦٧,٨٩٧	
٧٧٢,٩٧١	٢,٨٥٠,٤١٢	
(٩,٩١٠,٣٢٤)	(١٤,٥١٥,٨٤٨)	
٦,٢٨٩,٣٠٨	١٢,٧٤٦,١١٦	
٤,٣١٤,٦٩٦	١,٤٦٦,٦٥١	
١,٤٦٦,٦٥١	٢,٥٤٧,٣٣١	١٣
٥,٥٨٩,٠٠٧	٧,٣٥٨,٧٣٩	١٤
٧,٠٥٥,٦٥٨	٩,٩٠٦,٠٧٠	
زيادة المقبوضات عن المدفوعات النقدية		
سندات الخزينة المشتراة خلال السنة		
المتحصل من استحقاق سندات الخزينة خلال السنة		
النقد وما في حكمه في بداية السنة		
النقد وما في حكمه في نهاية السنة		
سندات الخزينة في نهاية السنة		
النقد وما في حكمه وسندات الخزينة في نهاية السنة		

وزير المالية

كاظم محمد شمس الدين

مدير عام دائرة المحاسبة
وزارة المالية

٢٠٠٨ / ١٢ / ١٢

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى ٢١ جزءاً من بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية.

١. معلومات عن الصندوق

تمت المصادقة على بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية من قبل معالي وزير المالية بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠٠٨.

تم تأسيس صندوق التنمية للعراق (الصندوق) خلال شهر أيار ٢٠٠٣ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتم الاعتراف به بموجب قرار الأمم المتحدة - مجلس الأمن (مجلس الأمن) رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣). لقد منحت الصلاحية للإشراف والرقابة على الصندوق من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لمسؤول سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق.

تم إنهاء عمل سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤، وبموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤) تم انتقال إدارة الصندوق والرقابة عليه إلى الحكومة العراقية المؤقتة ومن ثم إلى الحكومة العراقية الانتقالية وحالياً إلى الحكومة العراقية.

لقد تم تعيين المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق بموجب قرارات مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، والقرارات اللاحقة. إن المجلس الدولي للمشورة والمراقبة هو جهة التدقيق المشرفة على الصندوق ويهدف إلى التأكد من تحقيق أهداف قرارات مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤) ورقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، للتأكد من استخدام واردات الصندوق بشكل عادل وشفاف بناءً على الموازنة التقديرية للعراق، ويشمل ذلك تسديد الالتزامات القائمة على الصندوق والتأكد من إيداع كافة المبالغ المحصلة من عمليات تصدير النفط، المنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

يتكون الصندوق من حسابات مصرفية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك و التي يتم إدارتها من قبل البنك المركزي العراقي نيابة عن وزارة المالية. خلال عام ٢٠٠٤ تم إنشاء حساب فرعي للصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك تتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية ويتم مراقبته من قبل وزارة المالية. يهدف هذا الحساب إلى تسهيل عملية الصرف على العقود الموقعة من قبل السلطة السابقة والتي تتطلب صرف دفعات للفترة ما بعد ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. إن إدارة المؤسسات الأمريكية للحساب الفرعي انتهت في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦. تشمل المؤسسات الأمريكية كل من القيادة المشتركة للتعاقد - العراق / أفغانستان، مكتب المشاريع والتعاقد، مكتب الإدارة وإعادة إعمار العراق، المراقب المالي (JASG)، مكتب نفقات الصندوق، مكتب إدارة عقود الدفاع، وحدة المهندسين في الجيش الأمريكي وقوات التحالف.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يجب أن يتم إيداع جميع المقبوضات من صادرات مبيعات النفط، منتجات النفط والغاز الطبيعي في الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، إن كافة الدول الأعضاء ملزمة بتجميد وتحويل الأموال والموجودات المالية الأخرى التابعة للنظام العراقي السابق إلى الصندوق. بالإضافة إلى ذلك إن الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء، الذي أسس بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥) يجب أن تحول إلى الصندوق.

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يجب استخدام أموال الصندوق بشفافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للعراقيين، وإعادة إعمار البنية التحتية للعراق والإصلاح الاقتصادي والاستمرار في تقليل التوتر في العراق، تغطية تكاليف إدارة الشؤون العراقية المدنية والأغراض الأخرى التي تصب في مصلحة الشعب العراقي.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

١. معلومات عن الصندوق (تتمة)

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٣ (٢٠٠٦)، تم تمديد ترتيبات إيداع المبالغ المقبوضة من مبيعات صادرات النفط، المنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق لغاية تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ كما هو مطلوب وفقاً للفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وتمديد الإجراءات المشار إليها في الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤) لمراقبة الصندوق من قبل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة. بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٣ (٢٠٠٦) هذه الترتيبات يجب أن تراجع بطلب من الحكومة العراقية أو بتاريخ لا يتجاوز ١٥ حزيران ٢٠٠٧. ان صلاحية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وفقاً لقرار مجلس الأمن كانت ستنتهي في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٩٠ المورخ في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٧ تم تمديد صلاحية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة حتى كانون الأول ٢٠٠٨ وهي خاضعة لمراجعة الحكومة العراقية في ١٥ حزيران ٢٠٠٨.

قرر مجلس الوزراء لجمهورية العراق في جلسته الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٦ تشكيل لجنة الخبراء الماليين لتتولى مهام المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في الرقابة على الصندوق بعد انتهاء عمل المجلس بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. يرأس لجنة الخبراء الماليين رئيس ديوان الرقابة المالية وعضوية خبيرين مستقلين. لجنة الخبراء الماليين مسؤوله بشكل مباشر أمام مجلس الوزراء. اصدر رئيس لجنة الخبراء الماليين قراره بتاريخ ١ نيسان ٢٠٠٧ يتضمن أسماء أعضاء اللجنة وعلان البدء بإعمالها، حيث ستعمل اللجنة بشكل متواز مع عمل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة.

٢. أساس إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية والسياسات المحاسبية

أساس إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية

تم إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية (البيان المالي) وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي" الصادر من قبل إتحاد المحاسبين الدولي في كانون الثاني ٢٠٠٣.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار البيان المالي للصندوق ويعتبر العملة الرئيسية للصندوق.

السياسات المحاسبية

إن السجلات المحاسبية التي يحتفظ بها الصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ غير مكتملة، حيث تم تجميع بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق من كشف حساب البنك الرئيسي للمقبوضات والمدفوعات النقدية الشهرية للصندوق والذي يتم إدارته من قبل البنك المركزي العراقي وكشف الحساب الفرعي للصندوق الذي يتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية وكشف الحسابات البنكية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والمعلومات المالية المتوفرة لدى وزارة المالية والجهات الأخرى.

قامت وزارة المالية خلال عام ٢٠٠٧ باستحداث قاعدة بيانات مخصصة للصندوق بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق ضمنها. ما زال العمل جارياً على مطابقة الأرصدة الافتتاحية للصندوق حتى تاريخ هذا البيان المالي.

إن السياسات المحاسبية المتبعة خلال السنة متفقة مع السياسات التي تم اتباعها في السنة السابقة.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٢. أساس إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدي المرحلي والسياسات المحاسبية (تتمة)

المقبوضات

يتم اثبات المقبوضات عندما يتم ايداع النقد في حسابات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. أما العمليات غير النقدية التي تتضمن عمليات المقايضة فإنه لا يتم اثباتها ضمن حسابات الصندوق.

المدفوعات

يتم اثبات المدفوعات، بما فيها التأمينات النقدية لإصدار خطابات الضمان غير القابلة للاسترداد، عند تحويل الأموال من حسابات الصندوق البنكية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك أو من النقد الموجود لدى المؤسسات الأمريكية.

النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه يتضمن النقد في الصندوق، الأرصدة لدى البنوك واتفقيات إعادة الشراء الليلية. لم يتم إظهار مبلغ التأمينات النقدية لدى البنوك ضمن أرصدة الصندوق النقدية وذلك لان الصندوق لا يستطيع التحكم بها ولان هذه التأمينات محجوزة لدفع مبالغ خطابات الضمان القائمة للموردين.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٣. مبيعات النفط المصدر

يتم تنظيم مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية وإصدار الفواتير حصراً من قبل شركة تسويق النفط (سومو)،
الذراع التسويقي لوزارة النفط. لا توجد مبيعات مصدرة للغاز الطبيعي من العراق خلال السنة.

وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يتم إيداع عائدات صادرات النفط في حساب تحصيل مبيعات النفط لدى
بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، يتم تحويل ٩٥% من تلك العائدات إلى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي
الفدرالي في نيويورك ويتم تحويل ٥% إلى حساب صندوق التعويضات للأمم المتحدة ولا يتم تسجيلها في البيان المالي
للمندوق. تم تأسيس صندوق التعويضات بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة، نتيجة غزو
العراق للكويت عام ١٩٩٠.

إن حساب تحصيل مبيعات النفط لا يعتبر من الحسابات التابعة للمندوق ولا يتم اثباته في سجلات الصندوق. ولذلك فإن
٩٥% فقط من المبالغ المحصلة من مبيعات صادرات النفط قد تم تسجيلها في البيان المالي للمندوق.

يتم تحصيل الدفعات المستحقة عن مبيعات صادرات النفط من خلال خطابات اعتماد حيث يتم إيداع التحصيلات في
حساب تحصيل مبيعات النفط خلال مدة ٣٠ يوماً تقريباً من تاريخ شحن النفط.

إن مبيعات النفط المصدر والمقبوضات المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط خلال السنة هي كما يلي:

أول كانون الثاني ولغاية	أول كانون الثاني ولغاية	
أول كانون الأول ٢٠٠٦	٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٣٠,٣٩٧,٠٤٤	٣٩,٨٣٣,٩٣٨	مجموع مبيعات النفط المصدر خلال السنة
		ينزل:
(١٥,٦٣٣)	(٨,٣٣٢)	الغرامات المخصومة من فواتير المبيعات
(٢,٠٦٨,٦٠٦)	(٤,١٢٣,٣١٩)	التحصيلات المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط بعد نهاية السنة
(١٠,٨٨٦)	-	مبلغ محجوز بقرار محكمة روما *
		يضاف:
١,٤٩٩,٣٥١	٢,٠٦٨,٦٠٦	النقد المودع في حساب تحصيل مبيعات النفط خلال السنة عن مبيعات
٣٦٩	٤٢٨	السنة السابقة
٢٩,٨٠١,٦٣٩	٣٧,٧٧١,٣٢١	فوائد التحويلات المصرفية المتأخرة
(١,٤٩٠,٠٨٢)	(١,٨٨٨,٥٦٦)	المقبوضات المودعة في حساب تحصيل مبيعات النفط خلال السنة
٢٨,٣١١,٥٥٧	٣٥,٨٨٢,٧٥٥	المبالغ المحولة إلى صندوق التعويضات (٥%)
		صافي المبالغ المودعة في الصندوق خلال السنة (٩٥%)

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٣. مبيعات النفط المصدر (تنمة)

* تم حجز هذا المبلغ بقرار من قبل محكمة روما - إيطاليا بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٠٦ نتيجة لقضية مرفوعة ضد وزارة التخطيط العراقية. الحكومة العراقية تتابع تحصيل المبلغ وتعتقد إن حجزه لا يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

إن صافي المقبوضات المستلمة من مبيعات المنتجات النفطية المصدرة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ قد بلغ ٧٧٠,١٦٦ ألف دولار أمريكي (للفترة منذ إنشاء الصندوق حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ١,٧٩٧,٢٥٩ ألف دولار أمريكي). لم يتم إيداع هذه المقبوضات في حساب تحصيل مبيعات النفط ولم يتم اثباتها ضمن البيان المالي للصندوق، حيث يتم إيداع هذه المبالغ في حسابات مصرفية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو). إن الدفعات إلى صندوق التنمية للعراق وصندوق التعويضات للأمم المتحدة التي كان يجب أن يتم إيداعها في حساب تحصيل مبيعات النفط للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ فيما لو تم إيداع هذه المقبوضات في حساب تحصيل مبيعات النفط، تبلغ ٧٣١,٦٥٨ ألف دولار أمريكي و ٣٨,٥٠٨ ألف دولار أمريكي على التوالي (للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ١,٧٠٧,٣٩٦ ألف دولار أمريكي و ٨٩,٨٦٣ ألف دولار أمريكي على التوالي).

قامت شركة تسويق النفط (سومو) بالتعاقد لعمليات مقايضة مع الحكومة السورية لتصدير النفط والمنتجات النفطية. تشمل هذه العمليات بشكل رئيسي على تصدير زيت الوقود مقابل منتجات النفط الخفيف، وتصدير النفط الخام مقابل الكهرباء ومنتجات النفط الخفيف. بلغت قيمة عمليات المقايضة حسب سجلات شركة تسويق النفط (سومو) ، للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ مبلغ ٢١٧,٣٩١ ألف دولار أمريكي (للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ١,٠٣٢,٥٩٨ ألف دولار أمريكي). بما أن هذه العمليات ليست نقدية، فإنه لا يتم تسجيلها في البيان المالي للصندوق. بناءً على قيمة عمليات المقايضة كما هي مسجلة من قبل شركة تسويق النفط (سومو)، فإن الدفعات إلى صندوق التعويضات للأمم المتحدة فيما لو تم إيداعها في حساب تحصيل مبيعات النفط للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ تقدر بمبلغ ١٠,٨٧٠ ألف دولار أمريكي (للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ٥١,٦٣٠ ألف دولار أمريكي).

قياس كميات النفط

أوصى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في آذار من عام ٢٠٠٤ بضرورة الإسراع في تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في العراق وفقاً للإجراءات المتبعة في صناعة النفط. إن نظام قياس كميات النفط هو عامل رئيس لتحقيق المساءلة والشفافية المالية على مصادر النفط في العراق. على الرغم من أن الحكومة العراقية تدعم عملية تركيب أنظمة لقياس النفط، إلا أن التقدم في إنجاز هذه العملية بطيء.

تم تركيب بعض أجهزة القياس في بعض المنشآت النفطية، إلا أن حقول النفط ما زالت تفتقر إلى هذه الأجهزة. نتيجة لعدم وجود نظام رقابي شامل على النفط، تظهر فروقات بين كميات النفط المستخرج والمنتج والمصدر والمستخدم للاستهلاك الداخلي.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٤. برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء

تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء (البرنامج) بقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥) وقراراته اللاحقة. نص قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣) على وجوب تحويل الأموال الفائضة من برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء إلى الصندوق في أقرب وقت ممكن.

قام البرنامج بتحويل مبلغ ١٨٦,١٠٥ ألف دولار أمريكي إلى الصندوق خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ (٢٠٠٦: ١٨٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي).

وفقاً لكتاب تأييد الأمم المتحدة المتعلق بحساب برنامج النفط مقابل الغذاء (ESCROW)، فإن الالتزامات والنقد في نهاية السنة هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١,٢٢٠,٤٠١	١,٠٤٤,٧٦٢	تشمل (UNMOVIC)
٩١٥,٦٥٤	٦٥٦,٢٥٤	إجمالي النقد لدى الأمم المتحدة (ESCROW)
٥,٦٠٦	٥,٣٩٨	الالتزامات خطابات الضمان
		الالتزامات مصاريف أخرى
٢٠٤,٠٣٧	٢١١,٤٣٤	لا تشمل (UNMOVIC)
٤١,٤٥٦	١٧٠,١٦٢	احتياطي تشغيلي
٢٤٥,٤٩٣	٣٨١,٥٩٦	الفائض المتراكم
٦٦,٤٣٠	٦,٣٣٥	الاحتياطي والفائض المتراكم
		الرصيد المتبقي لدى (UNMOVIC)

لم يتم إلغاء الالتزامات على خطابات الضمان المنتهية قبل تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٠٨، البالغة ٦٥٦,٢٥٤ ألف دولار أمريكي بسبب وجود اختلاف في الوثائق أو دفعات موقوفة بطلب من البنك المركزي العراقي أو إشعارات استلام بضائع معلقة أو عقود منفذة بشكل جزئي. إن المبالغ المتبقية من هذه الأرصدة بعد تسوية الفواتير المتبقية سيتم تحويلها إلى حساب الصندوق.

وفقاً لكتاب تأييد الأمم المتحدة، فقد تم تخصيص مبلغ ٣٥,٩٥٩ ألف دولار أمريكي كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٧ مقابل الكلفة التقديرية لتصفية UNMOVIC، تم خلال الفترة من تموز ٢٠٠٧ لغاية كانون الأول ٢٠٠٧ تسديد مبلغ ٢٣,٨٨٨ ألف دولار أمريكي إلى الحكومة الألمانية مقابل تسديد ديون مستحقة، و دفع مبالغ إلى الموظفين بلغت ٦,٦١٨ ألف دولار أمريكي كما تم إعادة مبلغ ٢,٤٦٣ ألف دولار أمريكي إلى إحتياطي الفائض المتراكم. و نتيجة لذلك يصبح رصيد صافي المخصص ٢,٩٨٩ ألف دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٥. مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يجب على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي يوجد لديها أموال أو موجودات مالية أخرى أو موارد اقتصادية عائدة للنظام العراقي السابق موجودة خارج العراق بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٠٣ تجميد هذه الأموال أو الموجودات المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية وتحويلها إلى الصندوق مباشرة، إلا إذا كانت تلك الأموال أو الموجودات المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية تحت حكم القضاء أو التحكيم أو أمور إدارية أخرى.

فيما يلي المبالغ المودعة في حساب الصندوق من الموجودات المجمدة خارج العراق:

أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	المملكة المتحدة
-	٣٢٢	سويسرا
-	١٤	السويد
٢١	٧	لوكسمبورج
٧,٩٨٢	-	إيطاليا
٦,٥٩٨	-	الولايات المتحدة الأمريكية
١,٤٣٧	-	الأردن
٣٤٦	-	اليابان
١٨١	-	لبنان
٦٧	-	أخرى*
١١٦	٤,٨٠٧	
١٦,٧٤٨	٥,١٥٠	

*نتيجةً لحادثة حريق البنك المركزي العراقي في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٨، لم يتم الحصول على تصنيف هذه المقبوضات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، علماً بأن المبالغ قد تم تأييدها من قبل بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك لذلك فقد تم تصنيفها ضمن هذا البند.

إن بعض الموجودات المالية الأخرى التابعة للنظام العراقي السابق لا تزال لدى عدد من الدول الأعضاء والتي تواصل الحكومة العراقية متابعتها باستمرار. لا يمكن للحكومة العراقية اعتماد تقدير دقيق لقيمة هذه الموجودات المالية التي سوف تحول إلى الصندوق، لأن بعض هذه الموجودات قد تكون تحت حكم القضاء، التحكيم أو أمور إدارية أخرى.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٥. مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق (تتمة)

إن بعض المبالغ المجمدة لدى الدول الأجنبية والتي تم إيداعها في حساب الصندوق خلال عام ٢٠٠٧ والسنوات السابقة تعود ملكيتها إلى البنك المركزي العراقي ومؤسسات عراقية حكومية أخرى. بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٥ طلب مجلس الوزراء العراقي من وزارة المالية القيام بالترتيبات اللازمة لإعادة المبالغ الخاصة بالبنك المركزي العراقي المحولة من الدول الأجنبية إلى الصندوق. وفقاً لسجلات البنك المركزي العراقي، بلغ مجموع هذه المبالغ ٣٣٢,٧١٣ ألف دولار أمريكي. حتى تاريخ هذا البيان المالي، لم تصادق وزارة المالية على المبالغ التي من الممكن أن يتم تحويلها من حساب الصندوق إلى البنك المركزي العراقي.

هنالك بعض الموجودات المجمدة الخاصة بالبنك المركزي العراقي والتي تم تحويلها مباشرة إلى حسابات البنك المركزي العراقي مباشرة من قبل حاجزها دون أن يتم تحويلها إلى حساب الصندوق. لا توجد معلومات كافية لتحديد المبلغ المتراكم لهذه التحويلات.

٦. فوائد مقبوضة

يتكون هذا المبلغ مما يلي:

أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي ١٠٢,٤٨٤	ألف دولار أمريكي ٢٧٢,٤٨٤	سندات الخزينة الأمريكية
٢٣٢,٠١٤	١٥٩,٨٩٣	اتفاقية إعادة الشراء الليلية
١١٨,٣٨٨	١٢٨,٣٧٩	تأمينات نقدية لقاء خطابات الضمان
<u>٤٥٢,٨٨٦</u>	<u>٥٦٠,٧٥٦</u>	

٧. مقبوضات أخرى

يتكون هذا المبلغ مما يلي:

أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي ٤٩١,٨٢٤	ألف دولار أمريكي ٨٣٤,٠١٧	تأمينات نقدية مسترجعة من خطابات الضمان
١٧,٨٠٦	-	تحويلات من البنك المركزي العراقي
٤٠,٠٠٠	-	تحويلات من برنامج الغذاء العالمي
٤,٧٥٠	-	تحويلات من حساب تحصيل مبيعات النفط (إيضاح ١٢)
٣٤,٧٣٢	٤٩,٥٢٦	أخرى
<u>٥٨٩,١١٢</u>	<u>٨٨٣,٥٤٣</u>	

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٨. التحويلات إلى وزارة المالية

إن التمويل الأساسي لوزارة المالية يتم من خلال الصندوق. بعد تحويل الأموال من الصندوق إلى وزارة المالية، يتم توزيعها على الوزارات العراقية الأخرى والمؤسسات التابعة لها بموجب الموازنة المخصصة لكل منها.

إن البيان المالي للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، يبين أن النقد المحول من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك لحساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي بلغ ٢٦,٧٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي (٢٠٠٦: ١٨,٠٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي، للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ٧٤,٠٧٩,٠٠٠ ألف دولار أمريكي) تم تسجيلها مباشرة كمدفوعات في البيان المالي للصندوق قبل أن يتم تحويل المبالغ إلى الوزارات المعنية. بناءً على سجلات وزارة المالية إن إجمالي المبالغ المحولة من وزارة المالية إلى الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ بلغت ٣٠,٥١٨,٠١٥ ألف دولار أمريكي (٢٠٠٦: ١٧,٧٢٢,٣١٥ ألف دولار أمريكي، للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ٧١,٨٦٠,٠١٥ ألف دولار أمريكي).

٩. خطابات الاعتماد لصالح الوزارات العراقية

إن وزارة المالية اعتمدت المصرف العراقي للتجارة لإصدار خطابات الاعتماد للوزارات والمؤسسات العراقية ودفع مبالغ هذه الخطابات من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك إلى حسابات المصرف العراقي للتجارة لدى بنك (JP Morgan Chase) وبنك (Citibank, N. A.). يتم تحميل قيمة الخطابات على موازنة الوزارات العراقية أو الوحدات الحكومية ويتم إدارة تلك العقود من قبل هذه الوزارات.

يقوم بنكي (JP Morgan Chase) و (Citibank, N. A) بالاحتفاظ بالمبالغ المحولة كتأمينات حتى يستلم من الوزارات العراقية تأييداً باستلام البضاعة أو تقديم الخدمة وذلك وفقاً لشروط خطابات الاعتماد. لم يتم إظهار مبلغ التأمينات النقدية ضمن أرصدة الصندوق النقدية وذلك لعدم قدرة الصندوق على التحكم بها ولأن هذه التأمينات محجوزة لدفع مبالغ خطابات الضمان للموردين.

إن الفوائد المستلمة على التأمينات النقدية الخاصة بخطابات الضمان مبينة في الإيضاح (٦) حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٩. خطابات الاعتماد لصالح الوزارات العراقية (تتمة)

إن مدفوعات خطابات الاعتماد لصالح الوزارات العراقية هي كما يلي:

أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٢,٤١٣,٣٩٣	٢,٢١٨,٤٩٦	وزارة التجارة
٤,٦٦٠,٦٦٦	١,٨٩٧,٩٤٤	وزارة النفط
١,٥٥٠,٠٠٠	١,٣٤٦,٨٨٢	وزارة الدفاع*
٤٨٤,٦١٨	٦٨٨,٦٥٧	وزارة الكهرباء
٢٦٨,٥٤٣	٥٠٠,٧١٥	وزارة الصحة
٢٨٦,٣٩١	٣٥١,٧٧٣	وزارة البلديات والأشغال العامة
-	٣٣٥,٦٤٨	وزارة الداخلية*
٣٤,٠٢٣	٩٠,٣٨٠	وزارة الموارد المائية
١٣,٧٢٩	٥٧,٠٥٩	وزارة الاتصالات
٤٠,٧٦١	٣٦,٠٨٧	وزارة الصناعة والمعادن
٧٣,٢٦٠	٢٣,٩٥٣	وزارة النقل
١٣,٨٥٥	٩,٩٩٣	وزارة الزراعة
٣,٣١٤	٧١٦	وزارة الإسكان والأعمار
-	٦٩٦	وزارة البيئة
-	٤٠	وزارة التخطيط
٩١٩	٣١	وزارة العدل
٤٥,١٨٧	-	وزارة المالية
٢	-	أخرى
٩,٨٨٨,٦٦١	٧,٥٥٩,٠٧٠	

* تتضمن هذه الأرصدة مبلغ ١,٢٦٩,٠٠٠ ألف دولار أمريكي تم تحويلها الى الحساب الخاص بدائرة العقود العسكرية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك المخصص للنفقات الأمنية من قبل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع. خلال عام ٢٠٠٧، قامت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة العدل بتحويل مبلغ ١٦٩,٠٠٠ ألف دولار أمريكي و ١,١٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي و ٤٨,٧٨٦ ألف دولار أمريكي على التوالي (٢٠٠٦: صفر، ١,٥٥٠,٠٠٠، صفر ألف دولار أمريكي على التوالي). بلغ إجمالي المبالغ المحولة إلى الحساب منذ إنشاؤه في ٤ كانون الأول ٢٠٠٦ مبلغ ٢,٨٦٧,٧٨٦ ألف دولار أمريكي.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٩. خطابات الضمان لصالح الوزارات العراقية (تتمة)

تشمل دفعات خطابات الضمان أعلاه دفعات خطابات اعتماد لمؤسسات حكومية ذات تمويل ذاتي والتي لم تكن مغطاة من قبل الصندوق بمبلغ ٨٩٠,٨٢٤ ألف دولار أمريكي (أول تموز ٢٠٠٥ لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ١,٤٨٥,٦٥٢ ألف دولار أمريكي). بالمقابل استلمت وزارة المالية دفعات مقدمة من هذه المؤسسات بمبلغ ١,١٦٩,٥٢٤ ألف دولار أمريكي (أول تموز ٢٠٠٥ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧: ١,٧٦٤,٣٥٢ ألف دولار أمريكي) لتمويل قيمة خطابات الضمان الممولة ذاتياً لتلك المؤسسات ولم يتم إيداعها في حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وإنما تم إيداعها في حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

إن خطابات الضمان لوزارة التجارة لاستيراد القمح، المواد الغذائية والمواد الأساسية الأخرى التي يتم توزيعها على الشعب العراقي، خطابات الضمان المفتوحة لحساب وزارة النفط، هي لاستيراد المنتجات النفطية إلى العراق، صيانة وتطوير مصافي النفط، استيراد قطع غيار واستيراد مواد كيميائية لعملية تصنيع النفط، خطابات الضمان لوزارة الكهرباء لشراء وتصليح توربينات أجهزة الطاقة، شراء مولدات الطاقة وخطوط تحويل الطاقة، خطابات الضمان لوزارة الصحة لاستيراد سيارات الإسعاف والمواد والأجهزة الطبية، وخطابات الضمان عن وزارة البلديات والإشغال العامة لشراء سيارات ومعدات مع قطع غيارها.

١٠. العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية

تم منح المؤسسات الأمريكية صلاحية محدودة من الحكومة العراقية لإدارة العقود القائمة والمبرمة من قبل السلطة التي تتطلب دفعات بعد تاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. هذه الصلاحية انتهت بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦. خلال عام ٢٠٠٤، تم تحويل ٢,٨٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي للحساب الفرعي للمؤسسات الأمريكية لتمويل الالتزامات المبرمة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة.

صندوق التنمية للعراق

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

١٠. العقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية (تتمة)

إن الدفعات للعقود المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية لصالح الوزارات العراقية هي كما يلي:

أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١٠,٧٣٥	٦٠,٧٢٠	وزارة الصناعة والمعادن
-	٢١,٢٥٠	هيئة إعادة الأعمار / النجف
٤,٢٣١	٩,٩٤٦	وزارة الموارد المائية
٩,١٩٠	٦,٤١٠	وزارة الكهرباء
٨,٩٨٢	٥,٩٢٩	بلدية بغداد
٢,٥٨٨	٤,٥٩٥	وزارة البلديات والأشغال العامة
٦١,٠٠٠	٤,٠٧٨	وزارة الداخلية
١,٧٠٤	٢,٥٠٠	وزارة التربية
-	٩٤	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
٩٤,٥٨٨	-	وزارة النفط
٢٨,٦٥٢	-	وزارة الأمن الوطني والدفاع
١٧,٢٣١	-	وزارة النقل
٢,٧٤٩	-	وزارة الإسكان والتعمير
١,٣٧٧	-	وزارة العدل
١,٠٠٢	-	وزارة الصحة
٧,٠٩١	-	أخرى
<u>٢٥١,١٢٠</u>	<u>١١٥,٥٢٢</u>	

١١. سداد الديون الخارجية للعراق

أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٨٧,١٩٠	٨٠,٨٩٨	فائدة مدفوعة لبنك جي بي مورجن *
٥٨,٠٦٦	٦١,٤٠٣	البنك الإسلامي للتنمية **
٣٩٣,٧١٢	-	ستي بنك ***
<u>٥٣٨,٩٦٨</u>	<u>١٤٢,٣٠١</u>	

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

١١. سداد الديون الخارجية للعراق (تتمة)

* خلال عام ٢٠٠٦، اتفقت الحكومة العراقية مع بنك جي بي مورجن شيز لإصدار أدوات دين لتمويل تسديدات مطالبات الدائنين التي تم تسويتها من خلال عرض مبادلة الدين بمبلغ لا يتجاوز ٣,٥٠٠,٠٠٠ ألف دولار أمريكي بمعدل فائدة سنوي ثابت ٥,٨%. كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، بلغ إجمالي الدين المصدرة ٢,٧٨٩,٥٩٣ ألف دولار أمريكي. أدوات الدين سوف يتم تسديدها من قبل الحكومة العراقية إلى بنك جي بي مورجن شيز على دفعات نصف سنوية تبدأ في ١٥ تموز ٢٠٢٠ والقسط الأخير يستحق في ١٥ كانون الأول ٢٠٢٨.

** بتاريخ ١٨ تموز ٢٠٠٥، تم توقيع مذكرة تفاهم بين جمهورية العراق والبنك الإسلامي للتنمية (البنك)، لتسوية إجمالي الرصيد المستحق على الحكومة العراقية لصالح البنك بمبلغ ١٠٦,٣٣٠ ألف دينار إسلامي. إن الدفعة الأولى بمبلغ ٢٦,٣٣٠ ألف دينار إسلامي (ما يعادل ٣٨,١٢١ ألف دولار أمريكي)، تم دفعها خلال عام ٢٠٠٥ والرصيد المتبقي البالغ ٨٠,٠٠٠ ألف دينار إسلامي يدفع على أربعة أقساط نصف سنوية متساوية يستحق القسط الأول في ٣١ آذار ٢٠٠٦. تم تسديد القسط الأخير للبنك الإسلامي للتنمية في ٣٠ أيلول ٢٠٠٧.

*** يمثل هذا البند المدفوعات لتسديد ديون العراق الخارجية والتي تخص النظام العراقي السابق والتي يتم تسويتها بناءً على مشروع تسوية الدين العراقي الخارجي والعقود الأخرى المتعلقة بها. لغاية تاريخ البيان المالي، لا توجد معلومات كافية عن مبلغ الدين العراقي الخارجي الذي سيتم دفعه من حساب الصندوق.

١٢. مدفوعات أخرى

أول كانون الثاني ولغاية أول كانون الأول ٢٠٠٦	أول كانون الثاني ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	أمانة بغداد*
٤,٦٩٢	١٣٤,٢٣٣	خدمات واستشارات لوزارة المالية
١,٩٩٥	١٠,٧٣٩	تحويلات إلى البنك المركزي العراقي**
-	٤,٧٥٠	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
١٢,٨٧٣	١,٢١٥	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار***
٤٦,٠٠٠	-	اللجنة العليا للإغاثة (منحة إلى لبنان)
٣٥,٠٠٠	-	شبكة الإعلام العراقية
٢,٧٠٤	-	العضوية في أوبك
٢٦	-	عقود مختلفة
٢٩٣	٦٧	
١٠٣,٥٨٣	١٥١,٠٠٤	

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

١٢. مدفوعات أخرى (تتمة)

* الدفعات ضمن هذا البند تتعلق بتركيب وإنشاء معمل فرز ومعالجة النفايات الصلبة، مشاريع تنقية المياه ومشاريع أخرى تتعلق بالصيانة الإنشائية وقطع الغيار.

** خلال عام ٢٠٠٦ تم إيداع مبلغ ٥,٠٠٠ ألف دولار أمريكي بالخطأ في حساب تحصيلات مبيعات النفط بدلاً من حساب البنك المركزي العراقي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي و ٩٥% من المبلغ تم تحويله من حساب تحصيلات مبيعات النفط إلى حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي بمبلغ ٤,٧٥٠ ألف دولار أمريكي (إيضاح ٧). خلال عام ٢٠٠٧ تمت إعادة مبلغ ٤,٧٥٠ ألف دولار أمريكي إلى حساب البنك المركزي العراقي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي.

*** تم دفع هذا المبلغ لتسوية ديون على الحكومة العراقية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار كجزء من إجمالي المبلغ المستحق للمؤسسة والبالغ ١٢٠,٩٨٣ ألف دولار أمريكي بناءً على الاتفاقية الموقعة مع وزارة المالية خلال شهر كانون الأول ٢٠٠٥. قامت وزارة المالية بقيد المبلغ المدفوع والبالغ ٤٦,٠٠٠ ألف دولار أمريكي كسلفه عالقة في حساباتها إلى أن يتم التحقق من هذه الدفعة والمصادقة عليها.

١٣. النقد وما في حكمه

النقد وما في حكمه يشمل ما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١,٤٤٢,٢٠٠	٢,٥٢٢,٨٠٠	أرصدة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك:
١١٥	٧٦	اتفاقية إعادة الشراء الليلية
١,٤٤٢,٣١٥	٢,٥٢٢,٨٧٦	حسابات تشغيلية
٢٤,٣٣٦	٢٤,٤٥٥	
١,٤٦٦,٦٥١	٢,٥٤٧,٣٣١	النقد في الصندوق لدى المؤسسات الأمريكية

إن تفاصيل حسابات النقد في الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٨٦٩,٩٥٢	٢,٣٩٨,٦٥٣	البنك المركزي العراقي / الصندوق
٥٧٢,٣٦٣	١٢٤,٢٢٣	الحساب الفرعي - المؤسسات الأمريكية
١,٤٤٢,٣١٥	٢,٥٢٢,٨٧٦	

صندوق التنمية للعراق

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

١٤. سندات الخزينة

٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
٥,٧٢٤,١٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠	القيمة الاسمية
(١٣٥,٠٩٣)	(١٤١,٢٦١)	خصم غير مطفاً
<u>٥,٥٨٩,٠٠٧</u>	<u>٧,٣٥٨,٧٣٩</u>	تكلفة سندات الخزينة

يتم إصدار سندات الخزينة من قبل الخزينة الأمريكية ويعمل بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك على شرائها والاحتفاظ بها لصالح الصندوق. إن فترة الاستحقاق الأصلي لسندات الخزينة تتراوح ما بين ٣ إلى ٦ أشهر. ويتم شرائها بخصم جزء من القيمة الاسمية للسندات ولا يتم دفع فائدة قبل تاريخ الاستحقاق. إن الفائدة على تلك السندات تمثل الفرق بين المبلغ المدفوع عند الشراء والمبلغ المقبوض عند الاستحقاق أو عند بيع السندات قبل الاستحقاق. تتجه نية إدارة الصندوق للاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ استحقاقها.

إن الحركة على سندات الخزينة خلال العام هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٠٦	٣١ كانون الأول ٢٠٠٧	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
١,٩٦٧,٩٩١	٥,٥٨٩,٠٠٧	سندات الخزينة في بداية السنة
٩,٩١٠,٣٢٤	١٤,٥١٥,٨٤٨	سندات الخزينة المشتراة خلال السنة
(٦,٢٨٩,٣٠٨)	(١٢,٧٤٦,١١٦)	المتحصل من استحقاق سندات الخزينة خلال السنة
<u>٥,٥٨٩,٠٠٧</u>	<u>٧,٣٥٨,٧٣٩</u>	سندات الخزينة في نهاية السنة

إن الفوائد المقبوضة من السندات التي استحققت مبينة في إيضاح (٦) حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية.

١٥. معاملات مع جهات ذات علاقة

إن الإدارة العليا للبنك المركزي العراقي ووزارة المالية، والوزراء والوكلاء للوزارات العراقية (بالإضافة إلى مكتب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء) هم الإدارة الرئيسية للصندوق ولذلك هم أطراف ذوي العلاقة، بالإضافة إلى ذلك، المسؤولين الأساسيين بالمؤسسات الأمريكية وأعضاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للصندوق أطراف ذات العلاقة.

جميع المعاملات مع البنك المركزي العراقي ووزارة المالية والوزارات العراقية والمصرف العراقي للتجارة، مذكورة في الإيضاحات المختلفة للبيان المالي وهي تعتبر معاملات مع أطراف ذات علاقة

لم تحصل كل من المؤسسات الأمريكية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة ولجنة الخبراء الماليين والإدارة الرئيسية للصندوق على أية أتعاب أو أجور مباشرة من الصندوق خلال عام ٢٠٠٧.

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

١٦. ارتباطات والتزامات محتملة

تتكون الالتزامات التعاقدية من العقود الجارية الموقعة من قبل السلطة والدارة من قبل المؤسسات الأمريكية.

تعتبر الالتزامات التعاقدية المبرمة من قبل الوزارات العراقية التزامات ضمن الموازنة العراقية وليست مباشرة ضمن التزامات الصندوق.

لم تعمل سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة على الاحتفاظ بسجلات محاسبية كاملة لكافة الالتزامات التعاقدية التي أبرمتها المؤسسات الأمريكية للفترة منذ إنشاء الصندوق ولغاية ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. لم يتم حصر الالتزامات التعاقدية القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. انتهت فترة إدارة المؤسسات الأمريكية لإدارة الحساب الفرعي للصندوق بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.

قامت المؤسسات الأمريكية بتاريخ ١١ كانون الأول ٢٠٠٦ بتسليم الملفات والوثائق المؤيدة الأخرى للعقود المبرمة من قبل السلطة السابقة والمؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية. بموجب رسالة ديوان الرقابة المالية المؤرخة في ٢٥ شباط ٢٠٠٧، تم إبلاغ المؤسسات الأمريكية بوجود مخالفات مالية وتشريعية، مما سوف يلزم الديوان بتدقيق كافة العقود، وعليه تحتفظ الإدارات العراقية بحقها بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر مالي لحق بالخزينة العراقية نتيجة لأي تصرف إداري أو مالي من قبل المؤسسات الأمريكية فيما يتعلق بتنفيذ هذه العقود.

١٧. القضايا

توجد قضايا في عدة دول على الحكومة العراقية وذلك عن مبالغ قديمة مستحقة على الوزارات العراقية والمؤسسات الحكومية العراقية الأخرى.

بعض هذه القضايا سويت وسددت عن طريق مشروع تسوية ديون العراق الخارجية.

بسبب عدم توفر معلومات كافية، إن نتيجة هذه القضايا وتأثيرها على البيان المالي للصندوق غير مؤكدة، ومن غير الممكن احتسابها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

١٨. الحصانة

بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، اتخذت عدد من الدول الأعضاء الخطوات القانونية الضرورية لضمان حصانة النفط والمنتجات النفطية العراقية حتى تنتقل الملكية إلى المشتري، بحيث لا يكونوا عرضة لأية ملاحقات قانونية أو إدارية. تنتهي مدة هذه الحصانة حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٩٠ (٢٠٠٧) تقرر تمديد الإجراءات المشار إليها أعلاه حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨.

صندوق التنمية للعراق

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

١٩. الضريبة

إن الصندوق غير خاضع للضريبة.

٢٠. تحليل المقبوضات والمدفوعات النقدية المدارة من قبل الحكومة العراقية والمؤسسات الأمريكية

تتوزع مقبوضات و مدفوعات الصندوق للحسابات الرئيسية و الحساب الفرعي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ كما يلي:

	المؤسسات الأمريكية (الحساب الفرعي) ألف دولار أمريكي	الحكومة العراقية (الحسابات الرئيسية) ألف دولار أمريكي	
المقبوضات النقدية			
	٣٥,٨٨٢,٧٥٥	-	٣٥,٨٨٢,٧٥٥
مبيعات النفط المصدر			
برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء	١٨٦,١٠٥	-	١٨٦,١٠٥
مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق	٥,١٥٠	-	٥,١٥٠
فوائد مقبوضة	٥٦٠,٧٥٦	٢٠,٤٦٨	٥٤٠,٢٨٨
مقبوضات أخرى	٨٨٣,٥٤٣	-	٨٨٣,٥٤٣
إجمالي المقبوضات النقدية	٣٧,٥١٨,٣٠٩	٢٠,٤٦٨	٣٧,٤٩٧,٨٤١
المدفوعات النقدية			
	٢٦,٧٠٠,٠٠٠	-	٢٦,٧٠٠,٠٠٠
التحويلات إلى وزارة المالية			
خطابات الاعتماد لصالح الوزارات العراقية	٧,٥٥٩,٠٧٠	-	٧,٥٥٩,٠٧٠
العقود المدارة بواسطة المؤسسات الأمريكية	١١٥,٥٢٢	١١٥,٥٢٢	-
سداد الديون الخارجية للعراق	١٤٢,٣٠١	-	١٤٢,٣٠١
مدفوعات أخرى	١٥١,٠٠٤	-	١٥١,٠٠٤
إجمالي المدفوعات النقدية	٣٤,٦٦٧,٨٩٧	١١٥,٥٢٢	٣٤,٥٥٢,٣٧٥
	٢,٨٥٠,٤١٢	(٩٥,٠٥٤)	٢,٩٤٥,٤٦٦
زيادة (نقص) المقبوضات عن المدفوعات النقدية			
	(١٤,٥١٥,٨٤٨)	-	(١٤,٥١٥,٨٤٨)
سندات الخزينة المشتراة خلال السنة			
المتحصل من استحقاق سندات الخزينة خلال السنة	١٢,٧٤٦,١١٦	-	١٢,٧٤٦,١١٦
النقد وما في حكمه في بداية السنة	١,٤٦٦,٦٥١	٥٩٦,٦٩٩	٨٦٩,٩٥٢
تحويلات	-	(٣٥٢,٩٦٨)	٣٥٢,٩٦٨
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٢,٥٤٧,٣٣١	١٤٨,٦٧٧	٢,٣٩٨,٦٥٤
سندات الخزينة في نهاية السنة	٧,٣٥٨,٧٣٩	-	٧,٣٥٨,٧٣٩
النقد وما في حكمه وسندات الخزينة في نهاية السنة	٩,٩٠٦,٠٧٠	١٤٨,٦٧٧	٩,٧٥٧,٣٩٣

صندوق التنمية للعراق

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٢٠. تحليل المقبوضات والمدفوعات النقدية المدارة من قبل الحكومة العراقية والمؤسسات الأمريكية (تتمة)

تتوزع مقبوضات و مدفوعات الصندوق للحسابات الرئيسية و الحساب الفرعي للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ كما يلي:

المؤسسات الأمريكية (الحساب الفرعي) ألف دولار أمريكي	الحكومة العراقية (الحسابات الرئيسية) ألف دولار أمريكي	الإجمالي ألف دولار أمريكي	
			المقبوضات النقدية
٢٨,٣١١,٥٥٧	-	٢٨,٣١١,٥٥٧	مبيعات النفط المصدر
١٨٥,٠٠٠	-	١٨٥,٠٠٠	برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء
١٦,٧٤٨	-	١٦,٧٤٨	مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق
٤٥٢,٨٨٦	٣٣,١١٠	٤١٩,٧٧٦	فوائد مقبوضة
٥٨٩,١١٢	-	٥٨٩,١١٢	مقبوضات أخرى
٢٩,٥٥٥,٣٠٣	٣٣,١١٠	٢٩,٥٢٢,١٩٣	إجمالي المقبوضات النقدية
			المدفوعات النقدية
١٨,٠٠٠,٠٠٠	-	١٨,٠٠٠,٠٠٠	التحويلات إلى وزارة المالية
٩,٨٨٨,٦٦١	-	٩,٨٨٨,٦٦١	خطابات الاعتماد لصالح الوزارات العراقية
٢٥١,١٢٠	٢٥١,١٢٠	-	العقود المدارة بواسطة المؤسسات الأمريكية
٥٣٨,٩٦٨	-	٥٣٨,٩٦٨	سداد الديون الخارجية للعراق
١٠٣,٥٨٣	-	١٠٣,٥٨٣	مدفوعات أخرى
٢٨,٧٨٢,٣٣٢	٢٥١,١٢٠	٢٨,٥٣١,٢١٢	إجمالي المدفوعات النقدية
٧٧٢,٩٧١	(٢١٨,٠١٠)	٩٩٠,٩٨١	زيادة (نقص) المقبوضات عن المدفوعات النقدية
(٩,٩١٠,٣٢٤)	-	(٩,٩١٠,٣٢٤)	سندات الخزينة المشتريات خلال السنة
٦,٢٨٩,٣٠٨	-	٦,٢٨٩,٣٠٨	المتحصل من استحقاق سندات الخزينة خلال السنة
٤,٣١٤,٦٩٦	٨٤٧,٥٥٨	٣,٤٦٧,١٣٨	النقد وما في حكمه في بداية السنة
-	(٣٢,٨٤٩)	٣٢,٨٤٩	تحويلات
١,٤٦٦,٦٥١	٥٩٦,٦٩٩	٨٦٩,٩٥٢	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
٥,٥٨٩,٠٠٧	-	٥,٥٨٩,٠٠٧	سندات الخزينة في نهاية السنة
٧,٠٥٥,٦٥٨	٥٩٦,٦٩٩	٦,٤٥٨,٩٥٩	النقد وما في حكمه وسندات الخزينة في نهاية السنة

إيضاحات حول بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

٢١. أرقام المقارنة

تم تعديل البيان المالي لعام ٢٠٠٦ نتيجة لاستبعاد رصيد حساب دائرة المبيعات العسكرية وفوائد من حسابات الصندوق.
تم تعديل أرصدة الحسابات التالية لعام ٢٠٠٦:

المبلغ	
ألف دولار أمريكي	
(٣,٨١٩)	فوائد مقبوضة
(١,٥٥٠,٠٠٠)	خطابات الضمان لصالح الوزارات العراقية
<u>(١,٥٥٣,٨١٩)</u>	صافي التعديل على النقد وما في حكمة في نهاية السنة